

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٢٨

الاثنين، ١٧ كانون الأول/ديسمبر، الساعة ١٧/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيبو	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فولغاريف
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد دوكلوس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيد أوندو نزانغ
	فرنسا	السيد ميلكي
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد البناي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

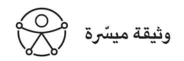
جدول الأعمال

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

1844411 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية المنتهية ولايتهم في مجلس الأمن وفقا لسنوات اتخاذ قرارات المجلس ذات الصلة: سعادة السفير خيرت عمروف، الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)؛ وسعادة السفير تايي أتسكيسيلاسي أمدي، الممثل الدائم لإثيوبيا، ورئيس الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها؛ وسعادة السيدة فيرونيكا كوردوبا صوريا، نائبة الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات نيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ وسعادة السفير كاريل يان فان أوستيروم، الممثل الدائم لهولندا، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)؛ وسعادة السفير أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي، ورئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

أعطي الكلمة الآن للسفير عمروف.

السيد عمروف (كازاخستان): أود أن أشكر وفد كوت ديفوار على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية ولإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الرئيس المنتهية ولايته للجان الجزاءات التالية: لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛ لقد أنشئت لجنة مجلس الأمن عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) بشأن الطالبان؛ ولجنة مجلس الأمن عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال

ونظرا لأن فترة عضوية كازاخستان في هذه الهيئة المهمة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأن هذه ليست جلسة عادية لعرض التقارير الرسمية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتقاسم بعض أفكاري مع المجلس.

فبصفتي رئيسا للجنتي القرارين ١٢٦٧ و ١٩٨٨، تمثل هدفنا الرئيسي في ضمان التنفيذ الكامل للولايتين الأساسيتين لكلتا الهيئتين الفرعيتين. ومارست كازاخستان الشفافية في مسعاها لتوجيه أعمال اللجنتين، واتبعت القواعد الإجرائية بدقة، وامتنعت عن تسييس القضايا.

وبالنظر إلى تغير التهديد الإرهابي وتطوره، يساورنا الارتياح لأننا تمكنا هذا العام من استكمال واعتماد المبادئ التوجيهية لتسيير عمل لجنتي القرارين ١٢٦٧ و ١٩٨٨، وهو ما نأمل أن يعزز عملهما بصورة كبيرة، ويجعلهما أكثر كفاءة. ولكن رسالتي إلى من سيخلفونني هي: لا تتراخوا. فقد بقي الكثير مما يتعين القيام به لتحسين عمل اللجنتين.

وخلال جلسة المجلس المعقودة في ٦ شباط/فبراير (انظر S/PV.8175)، التي عقدت برئاسة الكويت بشأن مسألة أساليب عمل مجلس الأمن، أعرب عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن الكثير من الانتقادات بشأن الطابع السري للمناقشات في لجنتي الجزاءات هاتين. وعلى وجه الخصوص، أُعرب عن آراء بشأن الافتقار إلى الشفافية في المداولات وعدم إمكان إجراء تقييمات موضوعية وواقعية، وأُبديت شكوك بشأن المساءلة في مجلس الأمن. وفي ظل هذه الظروف، ينبغي أن تؤخذ هذه الآراء بجدية وبروح المسؤولية.

وتُحل هذه المسائل جزئيا من خلال الممارسة الحالية المتمثلة في عقد جلسات إحاطة إعلامية منتظمة مفتوحة من قبل الرئيس للدول الأعضاء المهتمة. وقد حظي هذا التقليد المتمثل في عقد جلسات الإحاطة بتعليقات إيجابية من الدول التي حضرت الاجتماعات، والتي أعربت عن الأمل في أن تستمر هذه الممارسة. ولذلك، فإننا نحث الرؤساء الذين سيخلفوننا، فضلا عن أعضاء المجلس، على مواصلة هذا التقليد، الذي يتيح الفرصة للدول الأعضاء للتفاعل مع اللجنة.

وثمة مجال ممكن آخر لتحسين شفافية عمل المجلس وهو دعوة الدول الأعضاء المهتمة إلى الاجتماعات غير الرسمية للاستماع لتقارير رئيس اللجنة وإبداء ملاحظات خلال فترة زمنية مخصصة لهذا الغرض؛ وهذا من شأنه أن يعزز الإطمئنان والثقة المتبادلين. وأعتقد أنه ينبغي توفير مثل هذه الفرصة لأي دولة عضو تتأثر مصالحها بسبب قوائم أسماء الأفراد أو المنظمات. وفي الوقت الراهن، ووفقا للنظام الداخلي تجد هذه الدول نفسها مدرجة في الوثائق لأن أراضيها استخدمت من قبل الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية، ولكن هذا فقط بعد صدور المنشور الرسمي.

ولا تكون تلك الدول قادرة على تقديم أدلة إلى اللجنة قبل البت أو الطعن في المعلومات المقدمة من دولة أخرى، لسبب بسيط وهو: أن دولة الإدراج قد لا تكون على تفاهم مع ذلك البلد. وعلاوة على ذلك، فإن أعضاء اللجنة وخبراء فريق الرصد ملتزمون بسياسة الخصوصية، الأمر الذي لا يُعد إجراء منصفا أو شفافا.

وفي هذا السياق، تعد الشفافية أساسية في عمل اللجنتين، لا سيما في مجال الجزاءات. وينبغي أن تدرك الدول الأعضاء المعنية عملية الإدراج في القائمة والرفع منها، وأن تسهم بمعلوماتها على نحو يكفل أقصى قدر من الموضوعية والنزاهة للعملية، ون تستنير بشأن حالة النظر في القضايا، وأن تتحلى بالقدرة على الفهم بوضوح كامل للالتزامات التي يجب عليها الوفاء بها. فدون الشفافية الصحيحة، سيكون عمل اللجنتين عرضة للتسييس، أو تصفية الحسابات بين البلدان، على نحو متزايد. ونحن مقتنعون بأن من الضروري اتخاذ كل تدبير للإسهام في ضمان أعلى معايير الشفافية عندما يناقش المجلس المسائل التي تترتب عليها عواقب خطيرة وبعيدة المدى بالنسبة للدول الأعضاء. وليس هذا بالأمر الجديد. لقد تطرقت إلى هذه المسألة في اللجنة وناقشتها في السابق.

وبالإضافة إلى ذلك، تعزز زيارات الرئيس إلى بلدان مختارة مشاركة لجنتي الجزاءات مع الدول الأعضاء. وتساعد الزيارات التي يجري القيام بها في إحاطة الدول الأعضاء علما بأنشطة اللجنة والتأكد من مشاركتها القائمة على المعرفة في عمل اللجنة.

وقد أنشئت لجنة الجزاءات بالقرار ١٩٨٨، خصيصا لمساعدة الحكومة الأفغانية على تحقيق السلام والاستقرار من خلال استخدام نظام الجزاءات المفروضة على الطالبان. وتتجلى فعالية النظام من حيث أن رفع الجزاءات عن الطالبان أحد الشروط الرئيسية لكي تبدأ الحركة المفاوضات. بيد أن فعالية تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٨٨ تعتمد عموما على التنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان وعملها فيما يتعلق بالإدراج في القائمة والرفع منها.

وفي رأينا أن هذه الممارسة، ستساهم كذلك في الحصول على معلومات مباشرة أدق، وفهم الحالة الراهنة على أرض الواقع، مما يتيح لنا الاستفادة بصورة أكثر فعالية من نظم الجزاءات لكي يبدأ الحوار السلمي في أفغانستان.

وبالنسبة لي، فإن أهم نقطة جديرة بالتذكر في رئاستي للجنة المعنية بالصومال وإريتريا كانت زيارتي إلى منطقة القرن الأفريقي في أيار/مايو. وكانت تلك هي الزيارة الأولى منذ عام ٢٠١٠، وتضمنت عددا من الاجتماعات الهامة والمفيدة مع القيادة الإقليمية على أعلى المستويات، ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية. وفي أعقاب الزيارة، اعتمدت اللجنة توصيات هامة ترمي إلى تعزيز تنفيذ حظر توريد الأسلحة، والحظر على الفحم في الصومال. وأسفرت الزيارة عن التوصل إلى فهم أفضل للمفاهيم الخاطئة والتوقعات، الجارية على الصعيد المحلي حلال نظام الجزاءات. ولذلك، فإنني أشجع رؤساء اللجان في المستقبل على مواصلة ممارسة زيارة الصومال والمنطقة بانتظام.

ويجب أن يكون مفهوما بشكل واضح أن نظام الجزاءات الحالي ليس عقوبة للصومال. فعلى العكس من ذلك، يعد حظر توريد الأسلحة أداة مفيدة لتحسين الرقابة على التدفق الكبير للأسلحة إلى البلد، عن طريق كل من القنوات الرسمية والتهريب.

وفيما يتعلق بتحسين إدارة الأسلحة والذخيرة، من الأهمية بمكان بالنسبة للأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، في الميدان أن تواصل تقديم الدعم إلى السلطات الصومالية. وينبغي أن تدعم اللجنة أيضا البلد الذي دمرته النزاع وتساعده في إطار جهوده الرامية إلى التعافي، من خلال الحوار البناء بدلا من العقاب.

وسيكون لالتزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإجراءاتها المنسقة من أجل تنفيذ الحظر المفروض على تصدير الفحم من الصومال، تأثير إيجابي على مكافحة الإرهابيين وسيقلل بشكل كبير من إيراداتهم المالية.

ولعل أهم تطور هذا العام – وآمل أن يتفق معي جميع أعضاء المجلس – هو تطبيع العلاقات التاريخي بين بلدان منطقة القرن الأفريقي، الذي جاء بمبادرة وتشجيع من إثيوبيا. لقد شهدنا كيف يمكن للحوار السلمي والإرادة السياسية والالتزام بمصالح الشعوب أن يغير الأوضاع بين البلدان التي عاشت في مواجهة على مدة سنوات عديدة. ومما يثلج الصدر أن نلاحظ أن هناك موجة إيجابية اجتاحت منطقة القرن الأفريقي بأكملها، وتوجت برفع الجزاءات عن إريتريا. ومن دواعي شرف واعتزاز وفد بلدي أن كان جزءا من تلك العملية. وبغيه الحفاظ على تلك الإنجازات ومضاعفتها، ثمة حاجة الآن إلى الجهود المنسقة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة، وتهيئة الظروف المواتية لتحقيق ازدهارها. ونلاحظ قرار الأمين العام غوتيريش تعيين مبعوث خاص للقرن الأفريقي لهذا الغرض بالذات، ونؤيده.

وإنني على يقين أيضا بأنه يمكن ضمان امتثال أكثر صرامة وتنفيذ أوفى لنظام الجزاءات من خلال زيادة فعاليه التوعية الإعلامية والتفاهم المتبادل. وفي هذا الصدد، طرحنا الممارسة المتمثلة في إصدار النشرات الصحفية المنتظمة بشأن عمل لجنة الجزاءات بغية إعلام الجمهور الأوسع نطاقا بعملنا، ومن ثم كسب مزيد من الدعم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أعضاء اللجان الثلاث على تعاونهم. أود أيضا أن أعرب عن تقديري لأمناء المظالم والأمانات وأفرقة الخبراء التابعين لجميع الهيئات الفرعية الثلاث على التفاني والكفاءة المهنية في دعم عمل الرئيس في مهامه اليومية. وأود أن أعرب عن الامتنان الخاص لأفرقة المترجمين الشفويين؛ ما كان لنا أن نقوم بكامل أنشطتنا بدون مساعدتهم. بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أشكر جميع

الدول الأعضاء على دعمهم وتعاونهم خلال عامين تولى فيهما بلدنا الرئاسة، وبخاصة وفود أفغانستان، وماليزيا، وسنغافورة، والفلبين، والصومال، وإثيوبيا، وجيبوتي، وروسيا، والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. وأود أن أؤكد للرؤساء المقبلين الذي سيحلون محل كازاخستان في اللجنة المعنية بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة، واللجنة المعنية بحركة طالبان واللجنة المعنية بالصومال، أنه يمكنهم أن يعولوا على التزامنا الثابت بالتعاون في جميع الأوقات. ونتمنى لهم كل النجاح في مهامهم الهامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير عمروف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير أمدي.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أقدم تقريرا عن أنشطة الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها. تغطي هذه الإحاطة الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. لقد عمل سلفي رئيسا للفريق العامل المخصص في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عندما تسلمت المنصب منه. وتولى ممثل كوت ديفوار مهام نائب الرئيس طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وأود أن أثني على كل منهما لعملهما الممتاز.

ينبغي أن أذكر أيضا أنه قد تم تعميم إحاطتي على أعضاء الفريق العامل المخصص الذين يوافقون عليها. وتوخيا للإيجاز، سأبرز بعض أهم عناصرها.

اجتمع الفريق العامل المخصص في ٩ شباط/فبراير للنظر في أنشطته لهذه السنة. وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم لعقد اجتماعات بشأن بنود تخص بلدان بعينها. وأقتُرح أنه يمكن للفريق العامل المخصص الاسترشاد بالبيان الرئاسي S/PRST/2018/1 الذي يحدد نهجا إقليميا لمنع نشوب النزاعات وحلها. كما اقترح الأعضاء تعزيز التفاعل بين الفريق العامل المخصص ولجنة بناء السلام كسبيل لتناول منع نشوب النزاعات. وكان هناك أيضا اقتراح بمزيد من التفاعل مع ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وانطلاقا من ولايته المتمثلة في دراسة المنع والإنذار المبكر والعمل المبكر، قدمت توصية أخرى تدعو الفريق العامل لأن يكون مرنا بما فيه الكفاية لتناول بنود ليست مدرجة بالضرورة في برنامج عمله المؤقت. لكن آخرين حذروا من تكرار الاجتماعات بشأن الموضوع نفسه. ووافق الأعضاء بعد ذلك على برنامج العمل المؤقت الذي اقترحه الرئيس.

بالإضافة إلى الممارسة الحالية المتمثلة في التعامل مع المسائل المواضيعية التي أثارتها الدول الأعضاء، عقد الفريق العامل المخصص خلال الفترة المشمولة بالتقرير مناقشات مفيدة بشأن ثلاث حالات نزاع محددة. أولا، في ١١ كانون الثاني/يناير، عقد الفريق العامل اجتماعا بشأن التحديات والآفاق المستقبلية فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثانيا، في ٢ نيسان/أبريل، ناقش الفريق التحديات والطريق إلى الأمام بشأن الحالة في غينيا – بيساو. ثالثا، في ٣١ أيار/مايو، نظر في كيفية تجنب عكس اتجاه المكاسب المحققة والحفاظ على السلام فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ووفرت هذه المناقشات منبرا للدول الأعضاء خارج مجلس الأمن لتبادل الآراء بصراحة. كما يمكنني أن أقول بكل ثقة إن تلك المناقشات قد ولدت معلومات مفيدة سيتم تقديمها لينظر فيها مجلس الأمن.

وعقد الفريق العامل اجتماعا في ٨ حزيران/يونيه يتعلق بسبل المضي قدما بشأن التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وعُقد ذلك في إطار زيارة إلى نيويورك قامت بها لجنة الخبراء لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لحضور حلقة عمل بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن والمسائل ذات الصلة

والتعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وكان من بين الحاضرين الآخرين في الاجتماع ممثلو أمانة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

كان هذا الاجتماع الأول من نوعه، ووفر فرصة لتبادل مفيد في الآراء بين ممثلي الدول الأعضاء على مستوى الخبراء في المجلسين بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تعاونهما بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا. ورحب الممثلون بالاجتماع وشددوا على أهمية مواصلة تحسين التعاون. وأكدوا على ضرورة العمل من أجل التوصل إلى فهم مشترك للمسائل، بما في ذلك الأسباب الجذرية للنزاع، واقترحوا تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ولفتوا الانتباه إلى الحاجة إلى التعاون فيما يتعلق بتوقيت تقديم الإحاطات وصنع القرار. واقترح المتكلمون أيضا إضفاء الطابع المؤسسي على تبادل الآراء بين رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ربما عن طريق التداول بالفيديو، والمواءمة بين برامج عمل المجلسين. وشدد المتكلمون أيضا على قيمة الدور الذي يضطلع به الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن في نقل المعلومات إلى الأعضاء الآخرين في المجلس بشأن عمل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وقدم اقتراح هام آخر لعقد اجتماعات تشاورية مشتركة بين أعضاء المجلسين من أجل تحديد مواضيع معينة بوضوح وموجهة نحو تحقيق النتائج. ومن شأن تبادل الآراء بشأن بنود جدول الأعمال المقترحة ومشاريع البيانات المشتركة قبل فترة من الاجتماعات إتاحة المجال للممثلين كي يركزوا على مداولاتهم. ودعا اقتراح آخر إلى أن يعقد المجلسان اجتماعات بصورة أكثر تواترا، بما في ذلك عن طريق التداول بالفيديو. وتبادل المتكلمون أيضا الآراء بشأن الاجتماع التشاوري المشترك السنوي الثاني عشر الذي سيعقد الشهر المقبل، ودعوا إلى جدول أعمال مقلص، وشجعوا على القيام بزيارات ميدانية مشتركة، ومناقشة طرائق القيام بهذه الزيارات.

وعقد الفريق العامل المخصص اجتماعا مشتركا في تموز/يوليه مع الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بعمليات حفظ السلام بشأن موضوع ”الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي وإسهامه في تعزيز قدرات أفريقيا في مجال السلام والأمن“. وشمل الاجتماع بيانا من السيد دونالد كابيروكا، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لتمويل الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام. واستعرض فيه عمليات الإصلاح الجارية في الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام – بما في ذلك أهدافه وتمويله – وسلط الضوء على الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا.

لقد أكد السيد كابيروكا أيضا على فائدة المنظمات الإقليمية وقيمتها للشرعية الإقليمية وتجاربها ومعارفها المحلية وقدرتها على العمل بسرعة. وأشار إلى ضرورة ضمان أن تتاح للاتحاد الأفريقي القدرات للاستفادة من تلك المزايا، مضيفا أن الوسائل العسكرية والموارد المالية ليست كافية لبناء السلام والاستقرار. وهناك حاجة أيضا إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل وإقامة المشاريع الإنمائية. وأثناء المناقشة، أشاد الأعضاء بجهود الإصلاح، وحددوا المجالات التي ينبغي إبراز أهميتها وشددوا على ضرورة تعزيز التعاون وتحسين توزيع المهام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأكدوا أيضا على الصعوبات التي ينطوي عليها الافتقار إلى الدعم المالي المستمر لعمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظر اجتماع مشترك لخبراء من الفريق العامل المخصص والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام في التقدم أحرزه إطار الاتحاد الأفريقي للامتثال لحقوق الإنسان في عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام. وتلقى الخبراء إحاطتين إعلاميتين من نائب رئيس وحدة الإصلاحات المؤسسية ورئيس وحدة تطوير السياسات التابعة لشعبة

عمليات دعم السلام التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، وأيضا من ممثلي إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقدموا معلومات مستكملة عن الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بصندوق السلام، والقواعد والنظم المالية، والتدريب السابق للنشر والامتثال المتصل بحقوق الإنسان والاستغلال والاعتداء الجنسيين، فضلا عن التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة. وأتاح ذلك الاجتماع فرصة للأعضاء لتبادل الآراء بشأن تلك المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة، بما في ذلك المسألة الهامة المتعلقة بتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام.

وطوال فترة عملي الخاصة في الفريق العامل، فضلا عن فترة عمل سلفي، تم التأكيد على أهمية المناقشات المتعلقة بكل بلد على حدة. وبالإضافة إلى المناقشات المواضيعية، كنا واضحين بشأن أملنا بأن يؤدي هذا إلى تنشيط أعمال الفريق العامل. ويتمثل تقييمنا في أن الاجتماعات المخصصة لبلدان معينة التي عقدت في عام ٢٠١٨ مكنت في إجراء مناقشات مثمرة وبناءة. وأثبتت هذه الاجتماعات أنها مفيدة بشكل خاص حينما عقدت قبيل المداولات ذات الصلة باتخاذ القرار في مجلس الأمن أو في الهيئات الأخرى. وأوصى رئيس الفريق بقوة بأن يواصل الفريق العامل أيضا إدراج المسائل الخاصة بكل بلد بعينه في برنامج العمل في المستقبل. ولا شك أن الفريق العامل لا يزال يضطلع بدور مفيد في تيسير الأعمال التحضيرية وتبادل الآراء بشأن الاجتماعات التشاورية المشتركة وغيرها من أنشطة أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ولعل رئيس الفريق العامل يذكر أن مجلس الأمن، في الفقرة ١٨ من القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، قرر متابعة البيان الصادر عن الاجتماعات التشاورية السنوية للمجلسين، بما في ذلك من خلال الفريق العامل. وأوصى رئيس الفريق بشدة بأن يواصل الفريق العامل ممارسة تلك الولاية. إن رئيس الفريق يشير أيضا، في ذلك الصدد، إلى أن المناقشة التي عقدت مع أعضاء لجنة الخبراء التابعة لمجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن في عام ٢٠١٨ قدمت فعلا إسهاما قيما في تعزيز التعاون بين المجلسين بشأن قضايا السلام والأمن في أفريقيا. فقد ساعدت ا لمناقشة على وجه التحديد في التحضير للاجتماع التشاوري المشترك الثاني عشر، الذي عقد في ١٩ تموز/يوليه هذا العام. ويوصي رئيس الفريق بأنه ينبغي تشجيع فرص إجراء عمليات تبادل مماثلة للآراء في المستقبل.

وإذ ننهي فترة ولايتنا ونسلم رئاسة الفريق العامل المخصص إلى جنوب أفريقيا، فإنني أود أن أتمنى للسفير جيري ماتجيلا ممثل جنوب أفريقيا ولفريقه كل التوفيق في الاضطلاع الفعال بمسؤولياتهما. وعلى نحو ما أعتقد أن تقريرنا أوضحه، فإن الفريق العامل المخصص يكتسي أهمية خاصة لأفريقيا وللعلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. إنني على ثقة بأن السفير ماتجيلا وفريقه سيبذلان كل ما في وسعهما للنهوض بدور الفريق العامل والإسهام في زيادة تعزيز التعاون بين المجلسين في تشجيع تحقيق السلام والأمن في أفريقيا وصونهما.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير أمدي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كوردوفا صوريا.

السيدة كوردوفيا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): سأغتنم هذه الفرصة لتقديم تقرير موجز عن الأنشطة التي اضطلعت بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والآفاق المستقبلية، والتحديات التي تواجه عمل اللجنة في مهمتها المتمثلة في الإشراف على تنفيذ ذلك القرار.

وبعد أن توليت رئاسة اللجنة، تم الاضطلاع بالأعمال في إطار الاستعراض الواسع النطاق والشامل للأعوام الخمسة لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واستنادا إلى القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، التي اتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وأبرز أهمية تزويد الدول، بناء على طلبها، بالمساعدة الفعالة لتلبية احتياجاتها. وفي ذلك السياق، تم تكثيف الجهود لتعزيز التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من جانب جميع الدول.

وكان شاغلنا الرئيسي أيضا مواصلة التركيز على منع انتشار الأسلحة إلى الجهات من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة. ولا بد أن أؤكد هنا على أننا كنا دائما نضع نصب أعيننا أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بمثابة منصة للتعاون لمنع الجهات من غير الدول من الحصول تحديدا على تلك الأنواع من أسلحة الدمار الشامل. وأردنا أن نوضح أنه، بدون التعاون، سيكون من المستحيل معالجة المشكلة على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بالتقارير الوطنية، واصلنا تكثيف الجهود لتشجيع الدول الأعضاء الـ ١٧ التي لم تقدم بعد تقريرها الوطني الأول بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على القيام بذلك. ومن خلال الحوار مع تلك الدول، بما في ذلك بإرسال رسائل خطية، فضلا عن التفاعل المباشر والاجتماعات الثنائية مع الممثلين الدائمين للبعثات المعنية لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك، فإننا ناشدنا الدول إرسال تقاريرها الأولى إلى اللجنة وفقا للقرارين ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و٢٣٢٥ (٢٠١٦). ولذلك يسرني أن أبلغ المجلس بأنه خلال عام ٢٠١٧ تلقينا التقارير الوطنية الأولى من غينيا الاستوائية وزمبابوي. وفي الفترة الحالية، تلقينا تقارير وطنية من غينيا – بيساو وتيمور – ليشتي وجزر القمر. وبلغ مجموع عدد الدول التي قدمت تلك التقارير الوطنية حتى الآن ١٨١ دولة من أصل ١٩٣ دولة عضوا.

وفيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، يمكننا القول إنه، من أجل تحقيق العديد من أهدافنا، عملنا بشكل وثيق مع العديد من المنظمات الدولية، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تمكنت من الاستجابة للطلبات المقدمة لها من أجل المساعدة. وفيما يتعلق بمراكز التنسيق الوطنية، شجعت الدول على إبلاغ اللجنة بمراكز التنسيق التابعة لها المتعلقة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، في عواصم هذه الدول وفي بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك على السواء.

وفيما يتعلق بالتنفيذ الطوعي لخطط العمل الوطنية، فقد كانت تلك إحدى الأولويات الأخرى للجنة، التي تعمل بدعم من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وواصلت اللجنة تعزيز تبادل الخبرات، بما في ذلك من خلال عمليات استعراض الأقران، بغية تقييم الممارسات الفعالة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وتعزيز هذه الممارسات.

وفيما يتعلق بتقديم المساعدة، فإن اللجنة، بدعم من فريق الخبراء التابع لها ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، على استعداد للتعاون ولتيسير تقديم المساعدة إلى الدول بناء على طلبها في جهودها لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وذلك سيسهم في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في منع الآثار الكارثية لاستخدام أسلحة الدمار الشامل على يد جهات من غير الدول.

وفيما يتعلق بالاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) قبل نهاية ولاية اللجنة في عام ٢٠٢١، فقد تم الاضطلاع بعمل اللجنة وفريق الخبراء التابع لها خلال هذه الفترة في إطار الاستعراض الشامل المقبل للقرار، الذي سيعقد قبل نهاية فترة ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢١. ولذلك السبب، وبعد التنقيح الكامل للمصفوفات في عام ٢٠١٦ وتنقيح شكل المصفوفة في عام ٢٠١٧، تم تحويل المصفوفات

القائمة للجنة إلى شكل جديد في عام ٢٠١٨ للتمكن من عمليات استكمال المعلومات وإجراء استعراض منهجي لجميع المعلومات المطلوبة.

وفي هذا الصدد، وافق الفريق العامل المعني بالمساعدة، عقب مناقشة أجراها، على طريقة لاستعراض المصفوفات بطريقة منهجية قبل الاستعراض الشامل المقبل لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي سيُستكمل قبل ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بتعيين الخبراء ومنسق فريق الخبراء، فقد عيّن الأمين العام في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ستة خبراء جدد في فريق خبراء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، والذي يدعم اللجنة. وقد تولوا مهامهم في نيسان/أبريل ٢٠١٨. كما تجدر الإشارة إلى أن الأمين العام عيّن أيضا منسقا جديدا بناء على توصية اللجنة.

وفيما يتعلق باستخدام الموقع الشبكي، فإنه فضاء يجري تحديثه باستمرار وهو مفيد للغاية لضمان تمكُّن الدول التي يلزمها الوصول إلى معلومات عن بعد بشأن عمل اللجنة من الحصول على تلك المعلومات عبر الموقع. ومن المهم أن نشير إلى أن الرئيس وأعضاء اللجنة والخبراء شاركوا في العديد من أنشطة التوعية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسعياً إلى المشاركة قدر الإمكان في أداء مهامه، قام الرئيس بإرسال رسائل مسجلة عندما تعذر عليه حضور حدث هام. وباتت تلك الرسائل أداة هامة في ظل الظروف القائمة وتم تحميلها كلها على الموقع الشبكي.

في الختام، وفقا للفقرة ١١ من القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، نعتقد أن من المهم وضع نهج للتنفيذ والإبلاغ، يراعي خصوصية الدول فيما يتعلق بأمور، منها مدى قدرتها على صنع المواد ذات الصلة وتصديرها، وذلك بغية منح الأولوية في تخصيص الجهود والموارد للمهام الأكثر ضرورية دون المساس بضرورة التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومن المهم تشجيع زيادة قدرات نقاط الاتصال الوطنية والاضطلاع بمبادرات لتعزيز تلك القدرات. ومن الضروري زيادة فعالية عملية المساعدة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، لدعم الدول الأعضاء.

أما على المدى القصير، نعتقد أنه من الأساسي تعزيز استراتيجيات أخرى، مثل تحديث الموقع الشبكي للجنة والاستمرار في استخدامه، فضلاً عن تسجيل الرسائل التي تتيح للرئيس المشاركة في عدد أكبر من الأحداث. ومن الأهمية بمكان أن يؤخذ في الاعتبار الموعد النهائي لاعتماد برنامج العمل، وهو، ٣١ كانون الثاني/يناير القادم. ونحن نعلق أهمية أيضا على التبكير بتعيين خبراء جدد ليحلوا محل أولئك الذين ستنتهي مدة ولايتهم خلال عام ٢٠١٩.

ويعني ذلك أيضا تعيين منسق جديد لفريق الخبراء لأن ما خلصنا إليه، استنادا إلى تجربة بوليفيا، هو أن مجرد تعيين خبراء جدد قد استغرق سبعة أشهر، عملت إبانها اللجنة بمساعدة ثلاثة خبراء فقط.

وبالنيابة عن وفد بوليفيا وحكومتها، أود أن أشكر فريق الخبراء على دعمه وإسهامه على مدى السنتين الماضيتين المثمرتين. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الذي تضطلع به الأمانة العامة وجميع أعضاء اللجنة. وأشكرهم على ما قدموه من دعم وعلى تعاونهم أثناء العامين اللذين تولى خلالهما بلدي الرئاسة.

في الختام، أود أن أهنئ الوفد الإندونيسي على انتخابه رئيسا جديدا للجنة. ونحن على يقين من أنه سيضطلع بقيادة متميزة على رأس هذه اللجنة الهامة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة كوردوبا سوريا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير فان أوستيروم.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان لي في هذا العام شرف العمل بصفتي رئيس لجنة مجلس

الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، المتعلق بالجزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وبصفتي ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، المتعلق بإيران. وأشكر المجلس شكرا جزيلا على إتاحة هذه الفرصة لي لأشاطركم وجهات نظري بشأن العام المنقضي، فيما نستعد لتسليم مقاليد تلك المهام إلى زملائنا من ألمانيا وبلجيكا.

لقد استندنا في عملنا إلى العمل الممتاز والجهود التي بذلتها إيطاليا، التي خلفناها في إطار تقاسم بلدينا لفترة عضوية المجلس خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وأود أن أشيد بعمل السيد سيباستيانو كاردي، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ وميسر إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١ في عام ٢٠١٧.

وسأغتنم هذه المناسبة لتسليط الضوء على ثلاث مسائل هي: عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ وعمل إطار تنفيذ القرار ٢٢٣١، بالإضافة إلى بعض الملاحظات الشخصية بشأن نظام الهيئات الفرعية والتحسينات التي نرى أن من المستصوب أن يقوم المجلس بإدخالها على ذلك النظام. وسيكون حديثي ذا طابع عملي، تماشيا مع التوصية التي قدمها ممثل بوليفيا للتو.

أبدأ بالمسألة الأولى التي تتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨. بالنظر إلى التوسع الكبير لنظام الجزاءات، استناداً إلى القرارات المتخذة في نهاية العام الماضي، زاد نطاق عمل اللجنة وأهميته وحجمه في هذا العام زيادة هائلة. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على ثلاثة جوانب رئيسية للعمل الذي اضطلعنا به في اللجنة.

أولاً، واصلت اللجنة كفالة تنفيذ نظام الجزاءات. وثبت أن ذلك في حد ذاته يمثل تحديا هائلا، بالنظر إلى طابع نظام الجزاءات المعقد والشامل للغاية. وسعينا إلى تقديم التوجيه إلى الدول الأعضاء وعقدنا جلسات إحاطة مفتوحة لعموم أعضاء الأمم المتحدة ونظمنا اجتماعات توعية للمجموعات الإقليمية الخمس. ونحن مقتنعون بأن تلك الجهود ستؤدي إلى تعزيز تنفيذ الجزاءات.

ثانيا، يسرت اللجنة في هذا العام جهودا دبلوماسية بهدف إيجاد حل سلمي للحالة في شبه الجزيرة الكورية. ومنحنا إعفاءات من نظام الجزاءات للسماح، على سبيل المثال، بمشاركة مسؤولين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المحادثات الدبلوماسية التي جرت في بيونغ يانغ وبانمونجوم وسنغافورة. وبطبيعة الحال، دعمت اللجنة أيضا تنفيذ إعلان بانمونجوم من خلال منح العديد من الإعفاءات، مثل السماح بإجراء دراسة استقصائية تتعلق بخط السكك الحديدية الرابط بين الكوريتين.

ثالثا، بذلت اللجنة جهودا ترمي إلى زيادة التخفيف من الآثار الإنسانية السلبية للجزاءات، وهو أمر كان ذا أهمية بالنسبة لنا جميعا في اللجنة. وتواصلنا مع جهات فاعلة مختلفة في المجال الإنساني، بما في ذلك منسق الأمم المتحدة المقيم في بيونغ يانغ وقدمنا للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مزيداً من التوجيه بشأن الحصول على إعفاءات لأغراض إنسانية. كما منحت اللجنة إعفاءات متعددة لأغراض إنسانية من أجل إيصال المعونة الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا تزال تنظر في إمكانية منح مزيد من الإعفاءات.

أنتقل الآن إلى المسألة الثانية، وهي تيسير تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦). إننا نعلم جميعا، على غرار ما ناقشناه في الأسبوع الماضي في المجلس (انظر S/PV.8418)، أن هذا القرار قد أيّد خطة العمل الشاملة المشتركة ومثل تحولا أساسيا فيما يخص المسألة النووية الإيرانية. وبوصفنا الميسر في هذا العام، كان هدفنا دعم تنفيذ القرار وتحسينه من خلال تيسير المحادثات والشفافية والتجارة. أما المحادثات، فمن خلال العمل مع جميع الأطراف ذات الصلة وإجراء مناقشات بشأن الانتهاكات المحتملة للقرار، وأما تحقيق الشفافية، فمن خلال عملية إبلاغ شاملة ومتوازنة، وأما التجارة، فعن طريق تشجيع استخدام قناة المشتريات. وكما

جاء في مناقشاتنا في الأسبوع الماضي أيضاً، واجهت خطة العمل تحديات بعد انسحاب الولايات المتحدة وإعادة فرضها جزاءات على إيران. بيد أن إطار القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) المتخذ بالإجماع لا يزال قائما، ولا تزال قناة المشتريات فعالة وقائمة بوظائفها. وقد ذكرت في الأسبوع الماضي الأرقام التي ننظر فيها خلال هذا العام. وأود أن أختتم هذه النقطة بالقول إن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٦) وخطة العمل الشاملة المشتركة يحظيان بتأييد واسع بين عموم أعضاء الأمم المتحدة.

يقودني هذا إلى النقطة الثالثة المتعلقة ببعض الملاحظات الشخصية. وسأتطرق إلى سبع نقاط هذه المرة، لا ثلاثاً.

أولا، إن إلقاء نظرة على عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ سيكشف أن لها أثرا ملموسا على أرض الواقع من خلال منع مزيد من التهرب من الجزاءات وتيسير العملية الدبلوماسية والعمل صوب التخفيف من العواقب الإنسانية السلبية.

ثانيا، لا يمكن المغالاة في أهمية وحدة مجلس الأمن. فعندما يتحد المجلس يُكسبه ذلك سلطة هائلة وتأثيرا كبيرا على السلام والأمن. ومن المهم للغاية الحفاظ على هذه الوحدة، ولا سيما بشأن المسائل التي تنظر فيها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨.

ثالثا، وأعتقد أن هذه ملاحظة أعمّ، تمثل أفرقة الخبراء، ولا سيما التقارير التي تقدمها، حجر الزاوية لنُظم جزاءات الأمم المتحدة. فالتقارير التي تقدمها لا غنى عنها لاتخاذ القرارات في اللجنة والمجلس ومن جانب الدول الأعضاء. وينبغي أن يكون بوسع الأفرقة القيام بعملها على نحو فعال وآمن، مع الحفاظ على سلامتها. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن عملية اختيار أعضاء الفرق ينبغي أن تستند إلى الكفاءة. وينبغي أخذ جميع المرشحين ذوي الخبرة والمهارات المطلوبة في الاعتبار، بغض النظر عن جنسياتهم. وبصفة عامة، فإن الأفرقة التي تعمل في إطار المجلس تستفيد من وجود مزيد من الخبراء من عموم أعضاء الأمم المتحدة.

رابعا، إن التنفيذ الفعال للجزاءات يمثل تحديا بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لا تدرك التزاماتها أو أنها غير قادرة على الوفاء بها بسبب نقص القدرات.

إن عالم لجان الجزاءات أحيانا عالم كل أسرار بالنسبة لعموم الأعضاء، كما وصفه زميلنا الهندي خلال مناقشة بالمجلس إبان الرئاسة الكويتية في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV.8175). ولذلك تظل زيادة التوعية من قبل المجلس أمرا أساسيا، بما في ذلك من خلال موقع شبكي زاخر بالمعلومات، كما ذكر بعض الأعضاء الآخرين كذلك. ولا يمكن للمجلس أن يقلل من حجم العمل المتمثل في تراكم الإبلاغ ومتطلبات التنفيذ التي تواجهها الدول الأعضاء الأخرى. فمن المؤكد أن ذلك يشكل تحديا للدول الأعضاء الصغيرة. فزيادة تبسيط وتنسيق متطلبات الإبلاغ والتنفيذ فيما بين اللجان سيكون أمرا مفيدا ومجديا، لأن هناك تحديا في الوقت الحالي في التنفيذ بالنسبة لعدد كبير من الدول الأعضاء.

خامسا، عندما يتعلق الأمر برئاسة الهيئة الفرعية، فإنه يمكن أيضا أن يكون صعبا. ونشيد بالسويد على المبادرة بالبدء في إصدار الارشادات بشأن أفضل الممارسات المتعلقة بالخطوط العريضة لأساليب عمل اللجان. إننا ندعم، إلى جانب بلجيكا وأستراليا، جهود السويد ونتطلع إلى النتيجة. ونأمل في أن تكون أداة تسهم في فعالية مجلس الأمن وهيئاته الفرعية.

سادسا، بالعودة إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فإن عبء عمل تلك اللجنة يتجاوز بكثير عبء عمل أي لجنة أخرى، كما أبلغتنا شعبة شؤون مجلس الأمن من خلال بياناتها الإحصائية. فقد تلقت اللجنة ما يزيد عن ٣٣٧ إخطار وطلب للتوجيهات، بينما عممت ٦٤٩ مذكرة رسمية على أعضاء اللجنة حتى الآن في هذا العام. وتبين تلك الأرقام

العبء الكبير لرئاسة الفريق الواقع على فريق الرئيس والأمانة العامة وفريق الخبراء. فهو ببساطة يشكل قدرا هائلا من العمل.

ويقودني ذلك إلى نقطتي السابعة والأخيرة، وهي النظام المتعلق بلجان الجزاءات. فقد زاد العدد الإجمالي لجميع الأجهزة الفرعية زيادة كبيرة في إطار المجلس، منذ عام ٢٠٠٠، من ١٠ إلى ٣٠. وإذا استمر المجلس في ممارسة تخصيص مناصب الرئاسة للأعضاء المنتخبين حصرا، فسيواصل وضع ضغط غير متناسب على البعثات الدائمة للأعضاء المنتخبين، ولا سيما تلك التي لديها أفرقة أصغر حجما. وبصراحة، ذلك أمر غير مستدام. ولذلك، فإننا نرى أن من الضروري أن يتفق المجلس على نظام جديد. ولأقدم بعض الخصائص المحتملة لنظام جديد.

أولا، يمكن أن يكون نظاما يكفل التوزيع العادل للرئاسة بين الأعضاء الدائمين والمنتخبين على السواء. ثانيا، يمكن أن يكون نظاما يسمح بفترة تناوب مدتها سنتين للرئاسات التي يتولاها الأعضاء الدائمون. ويمكن أن يكون نظاما يسمح لنواب الممثلين الدائمين باستيفاء ولاية الرئيس. وأخيرا، يمكن أن يكون نظاما يسمح للرؤساء، إذا رغبوا، بأن يكونوا كذلك مشاركين في القيام بالصياغة في مشاريع القرارات ذات الصلة بالهيئات الفرعية التي يترأسونها. ونحن نعتقد بأنه سيكون من الأفضل مواصلة المناقشة بشأن نظام جديد كهذا في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، تحت التوجيه القدير لزميلنا الكويتي.

وفي الختام، نعرب عن امتناننا لمهنية وتفاني زملائنا في الأمانة العامة، الذين يقدمون دعما لا يقدر بثمن. ونود كذلك أن نذكر بصفة خاصة فريق الخبراء التابع للجنة ١٧١٨. وأشكر خبراء اللجنة ١٧١٨ وخبراء شكل إيران على مساهمتهم في أعمال اللجان. وبطبيعة الحال، نرجو كل النجاح لخليفتينا – السفير كريستوف هيوسغن، ممثل ألمانيا في لجنة ١٧١٨، والسفير مارك بيكستين دي بويتسويرفي، ممثل بلجيكا، في لجنة ٢٢٣١.

وقد سبق لنا أن عملنا بشكل وثيق مع فريقيهما لكفالة انتقال سلس، وسنظل رهن إشارتهما في أيام الانتقال وما بعدها.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى فريقي، ولا سيما السيدة ليلى ديلكول والسيد جوست فان ديرن. فقد عملا جاهدين بشكل لا يصدق هذا العام وساعدا الميسر واللجنة، كما ساعدا المجلس، ولكن من المؤكد أنهما خدما قضية السلام والأمن بما يتجاوز نداء الواجب.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير فان أوستيروم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): سأتوخى الإيجاز. أدرك أن الوقت متأخر جدا، وأن الجلسة كانت طويلة. وأود أن أقول بضع كلمات عن قيادة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بشأن الجزاءات المتعلقة بليبيا واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، بشأن الجزاءات المتعلقة بمالي، والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وسأتشاطر بعض التجارب في ترؤس هاتين الهيئتين الفرعيتين وأقدم بعض الملاحظات عن الأداء، أو غياب الأداء، العام للهيئات الفرعية ودور الرؤساء.

بادئ ذي بدء، أود أن أشيد بالأمانة العامة، وشعبة شؤون مجلس الأمن وفريق الخبراء على الدعم الذي قدموه، كما ذكر الكثيرون هنا. وأود كذلك أن أشيد بالزملاء الـ ١٢ المخلصين والمتفانين من الدول الأعضاء خارج المجلس الموجودين والمهتمين بهذه المناقشة في هذا الوقت من اليوم.

وأود أن أقول بضع كلمات عن لجنة عقوبات ليبيا. فاللجنة كثيفة العمالة للغاية، ربما ليس بذات قدر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، ولكنها مع ذلك، نشطة وتعمل في بيئة معقدة سياسيا. وقد جعلت الانقسامات السياسية داخل

مجلس الأمن من الصعب، في بعض الأحيان، أن يتم الاتفاق بشأن حتى مسائل ثانوية تماما. وبرغم تلك الانقسامات، حاولنا تمكين اللجنة من أن تكون نشطة ومنسجمة مع الحالة السياسية في ليبيا نفسها. فعلى سبيل المثال، أدرجت اللجنة هذا العام العديد من الأفراد للمرة الأولى منذ عام ٢٠١١ لضلوعهم، في جملة أمور، في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وفي محاولات لتصدير النفط بطريقة غير مشروعة. لقد اعتمدنا معيار إدراج منفصل بشأن العنف الجنسي والجنساني، الأمر الذي يشكل تطورا نشجع الدول الأعضاء على مواصلة النظر فيه في سياق نظم الجزاءات الأخرى. وتمثلت مسألة ثالثة في اعتماد مذكرات المساعدة على التنفيذ فيما يتعلق بتجميد الأصول، التي نأمل أن تيسر التنفيذ الفعال للعقوبات.

وقد استمعنا بعناية شديدة، بصفتنا الوطنية، إلى شواغل ليبيا فيما يتعلق بإدارة الأموال المجمدة – ويتعلق الأمر بقدر كبير من المال. وقد سعينا بنشاط إلى المضي قدما في ذلك الصدد، في مناقشات مع أعضاء اللجنة الآخرين والممثلين الليبيين والمؤسسة الليبية للاستثمار، وكذلك على أعلى المستويات في طرابلس، بدءا بالرئيس. وأعتقد إن العمل مع البنك الدولي هو أفضل السبل للمضي قدما بشأن تلك المسألة تحديدا. فشعب ليبيا بحاجة إلى أن يكون راضيا عن أن أمواله تدار بأفضل طريقة ممكنة. ونحث ليبيا على مواصلة الانخراط مع البنك الدولي ورئيس اللجنة المقبل.

وقد قدت أول زيارة تقوم بها اللجنة إلى ليبيا منذ إنشاء نظام الجزاءات في ٢٠١١، على الرغم من الصعوبة الكبيرة في التوصل إلى توافق في الآراء. وأعتقد أنها كانت رحلة مفيدة للغاية، ذكرت انطباعاتي الشخصية عنها في المجلس. وللأسف، لم نتمكن من زيارة الجزء الشرقي من ليبيا، كما كان متوخى في الإطار المرجعي، ولكنني آمل أن يتحقق الجزء الثاني من الرحلة في المستقبل القريب.

ما زال استغلال موارد ليبيا لتحقيق مكاسب شخصية يلحق ضررا كبيرا بليبيا وبالسلام. إن فهم تلك الاتجاهات الخفية الضارة أمر أوصي اللجنة وغيرها من اللجان، بإمعان النظر فيه للتصدي لها على نحو أكثر فعالية: كيف تعمل اقتصادات الحرب؟ من المستفيد؟ وما الذي يمكننا أن نفعله للسعي وراء تلك المصالح بمزيد من الحرص؟

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)، بشأن مالي، فقد أنشئ نظام الجزاءات ذاك بناء على طلب حكومة مالي. وهدف الجزاءات هو تعزيز السلام والأمن والاستقرار لمصلحة الشعب المالي، دعما للجهود الوطنية، لا سيما من خلال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وقد كانت الحكومة جيدة جدا في تعاونها مع اللجنة، وكذلك كان الحال مع الجهات الأخرى الموقعة على الاتفاق. وقد شكل الانخراط مع المنطقة عنصرا هاما آخر من عناصر عملنا، بما في ذلك من خلال مشاورات غير رسمية مع البلدان المجاورة لمالي. فقد زرت مالي قبل أيام قليلة، وأود أن استعرض أفكاري عن بضعة أمور هناك.

لقد أشارت العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأطراف في اتفاق السلام، إلى الأثر الإيجابي لنظام الجزاءات في مواصلة الضغط للمضي قدما بعملية التنفيذ. وقد كان هناك وعيا عاما بتوقعات المجلس، على النحو الوارد في القرار ٢٤٢٣ (٢٠١٨)، بما في ذلك تقييم التقدم المطلوب قبل شهر آذار/مارس من العام المقبل. وبطبيعة الحال، هناك أوقات يتعين فيها أن تترجم التوقعات والكلمات إلى إجراءات ملموسة إذا لم يتم الوفاء بالمواعيد النهائية. وهناك بعض الديناميات الإيجابية فيما بين الأطراف منذ الانتخابات التي جرت في صيف هذا العام والتوقيع على ميثاق السلام. وفي الوقت نفسه، يتعين مكافحة المفسدين ومنتهكي القانون الدولي الإنساني، ويبدو أن الزخم لم يواكب بنتائج ملموسة.

وسنظل مستعدين، في الأيام القليلة الأخيرة من عضويتنا في المجلس، للنظر في إدراج أفراد وفقا لمعايير الإدراج على القوائم.

وكنت أنا أيضا رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأود أن أشكر البلدان على دعمها للفريق وجهودنا للعمل نحو رئاسة أكثر استباقية. إننا نشهد تجاهلا تاما للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما يتضح من الزيادة في الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في العديد من الصراعات حول العالم وتحت الكثير من بنود جدول أعمال المجلس. وأعتقد أن الواقع يتطلب تعزيز المشاركة، سواء في الميدان أو في الحوار مع الدول. ويجب أيضا تعزيز جهود الأمم المتحدة على المستوى القطري من أجل عكس مسار ذلك التوجه السلبي للغاية.

والفريق العامل الآن يعتمد الاستنتاجات القطرية بكفاءة ضمن إطار زمني يتراوح من شهر إلى شهرين، ويقوم بزيارات ميدانية منتظمة، مع التركيز على البلدان المستعدة للانخراط لكنها تحتاج إلى دفعة، كما هو الحال في دارفور بالسودان ومؤخرا في جنوب السودان. وأرى ثمة مجال لتحسين الأداء بمزيد من المشاركة من جميع أعضاء المجلس وتحسين المتابعة والتنفيذ من جانب المجلس ككل، بطريقة أكثر تصميما واتساقا.

وأعتقد أن المسائل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح أساسية للمنع وإدامة السلام، ويجب ألا يقتصر بذل الجهود على الفريق العامل فحسب. وأود أن أعود إلى المجلس في وقت لاحق بقائمة أكثر شمولا بالدروس المستفادة والتوصيات بينما يمضي المجلس قدما بدون السويد. وأخيرا، أعتقد أن تعاون الفريق العامل مع المجتمع المدني حاسم الأهمية تماما، كما هو الحال في كثير من الأحيان في العديد من القضايا الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس.

وأود أن أنتقل الآن إلى بعض الملاحظات العامة بشأن الأفرقة العاملة. أنا أتفق مع معظم، إن لم يكن كل، ما اقترحه زميلنا الهولندي للتو في توصياته بشأن المضي قدما. ولا يمكن أن تنجح الجزاءات بمعزل. بل يجب أن تكون دائما جزءا من استراتيجية سياسية أوسع. يجب ألا تعمل لجان الجزاءات في فراغ، منفصلة عن سياقها السياسي. ويتعين على المجلس أن يحسن أداؤه في مناقشة البنود الخاصة بدول محددة ونظم الجزاءات معا، وأن يعمل بتفاعل أكبر بين رؤساء لجان الجزاءات والقائمين بصياغة مشاريع القرارات بفرض الجزاءات، وهما أمران يعزز كل منهما الآخر.

إن رئاسة الهيئات الفرعية مهمة هامة وصعبة فيها قدر كبير من المسؤولية. ولا تزال الجزاءات إحدى أكثر الأدوات تدخلا المتاحة لمجلس الأمن، بصرف النظر عن استخدام القوة، ولجان الجزاءات مكلفة بمهمة هامة تتمثل في ضمان الاستخدام الفعال لتلك الأداة ذات التأثير المباشر على الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات.

ولذلك، ينبغي أن يحظى الرؤساء بقدر أكبر من الثقة والتعاون من جميع أعضاء المجلس. فقد عينهم المجلس وينبغي أن يناط بهم درجة أعلى من الاستقلال، دون عرقلة لجهودهم أو النظر في أدق تفاصيل تنفيذهم لولاياتهم. ويصدق ذلك أيضا على السفر باسم لجانهم والتواصل بشأن عملهم أو التفاعل مع المجلس نفسه. وكون أن أي قرار للجان، مهما كان صغيرا، يجب أن يُتخذ بتوافق الآراء، فهو عمليا قد منح حق النقض لجميع أعضاء المجلس. وبطبيعة الحال، كما نعلم جميعا، فإن الأعضاء الدائمين في معظم الحالات هم الذين يعرقلون عمل اللجان الفعال.

وتمثل الإدارة الفعالة للهيئات الفرعية تحديا ومسؤولية تتطلب موارد ومعرفة واسعة بمنظومة جزاءات الأمم المتحدة. وبالنظر إلى نطاق هذه المسؤولية، قامت السويد، إلى جانب دول أعضاء أخرى، كما ذكر زميلي الهولندي للتو، بوضع دليل لأفضل الممارسات للرؤساء ووفود الهيئات الفرعية لمساعدة

الوفود القادمة في الاستعداد لتلك المهمة الهامة. ونأمل أن ينشر هذا الدليل قبل نهاية العام. وبما أننا سنغادر المجلس، نأمل أن يكون من إرث زملائنا ووفودهم السعي إلى جعل عمل المجلس عموما، من حيث صلته بالجزاءات، أكثر فعالية وكفاءة.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السفير سكوغ على إحاطته الإعلامية.

باسم مجلس الأمن، أود أن أشكر الرؤساء المنتهية ولايتهم على الطريقة التي أدوا بها المهام الهامة التي كلف بها مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.